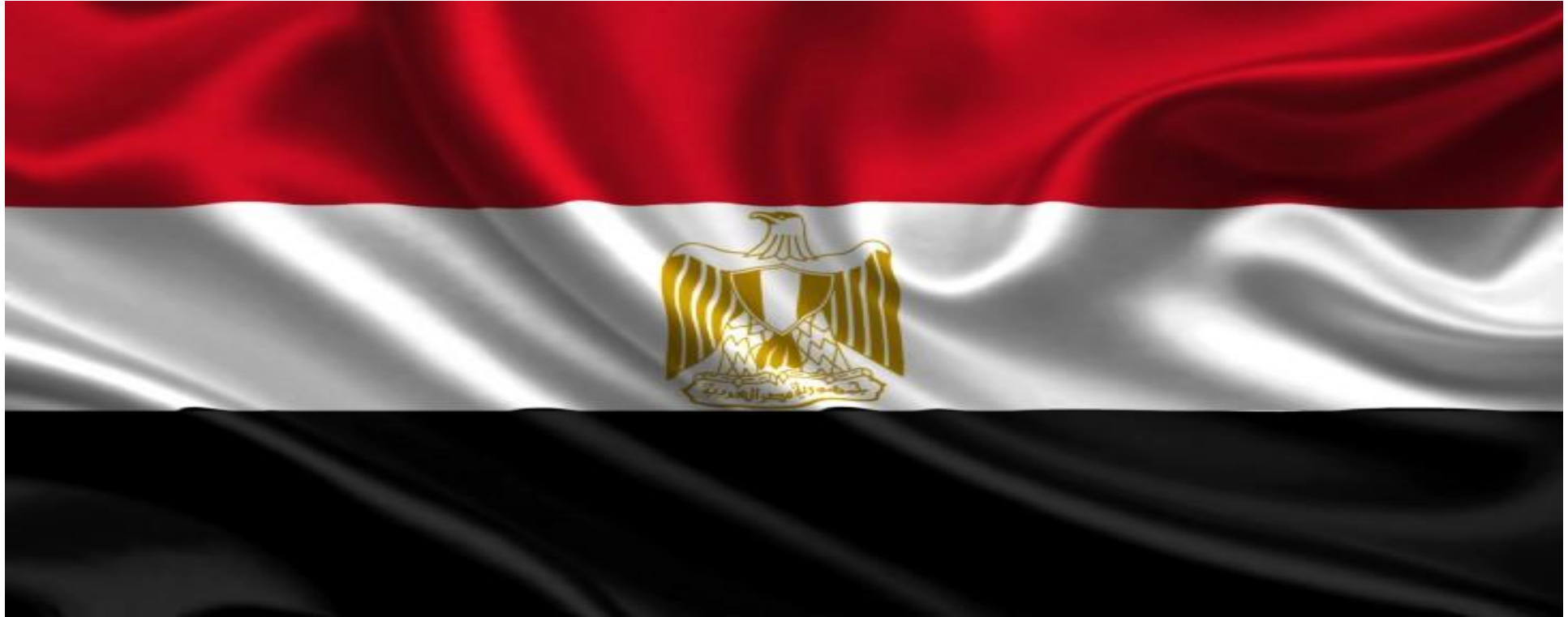




وزارة المالية

رصيد ومؤشرات دين أجهزة الموازنة العامة وخدمته في يونيو 2020

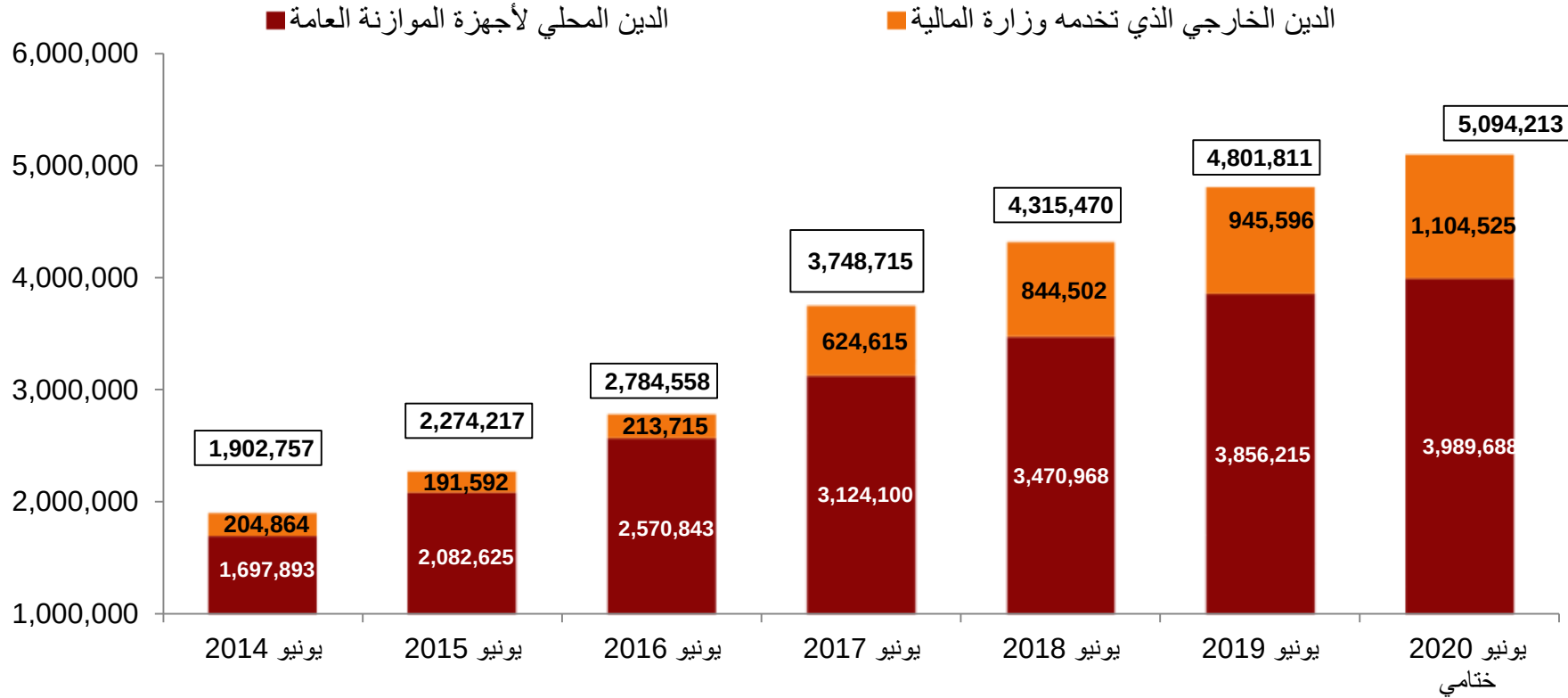


(فبراير 2021)

أولاً: دين أجهزة الموازنة

وصل رصيد دين أجهزة الموازنة العامة في يونيو 2020 الى 5094 مليار جنيهه وبنسبة نمو سنوى قدرها 6% فقط مقارنة برصيد المديونية المحقق في العام السابق وذلك على الرغم من التداعيات السلبية الكبيرة لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمى والمحلى مما يعنى نجاح الإجراءات والسياسات المتبعة من وزارة المالية والحكومة المصرية، هذا ويمثل الدين المحلى لإجمالي أجهزة الموازنة نحو 78.3% من اجمالي رصيد المديونية بينما يبلغ الدين الخارجى لأجهزة الموازنة نحو 21.7% من اجمال رصيد المديونية.

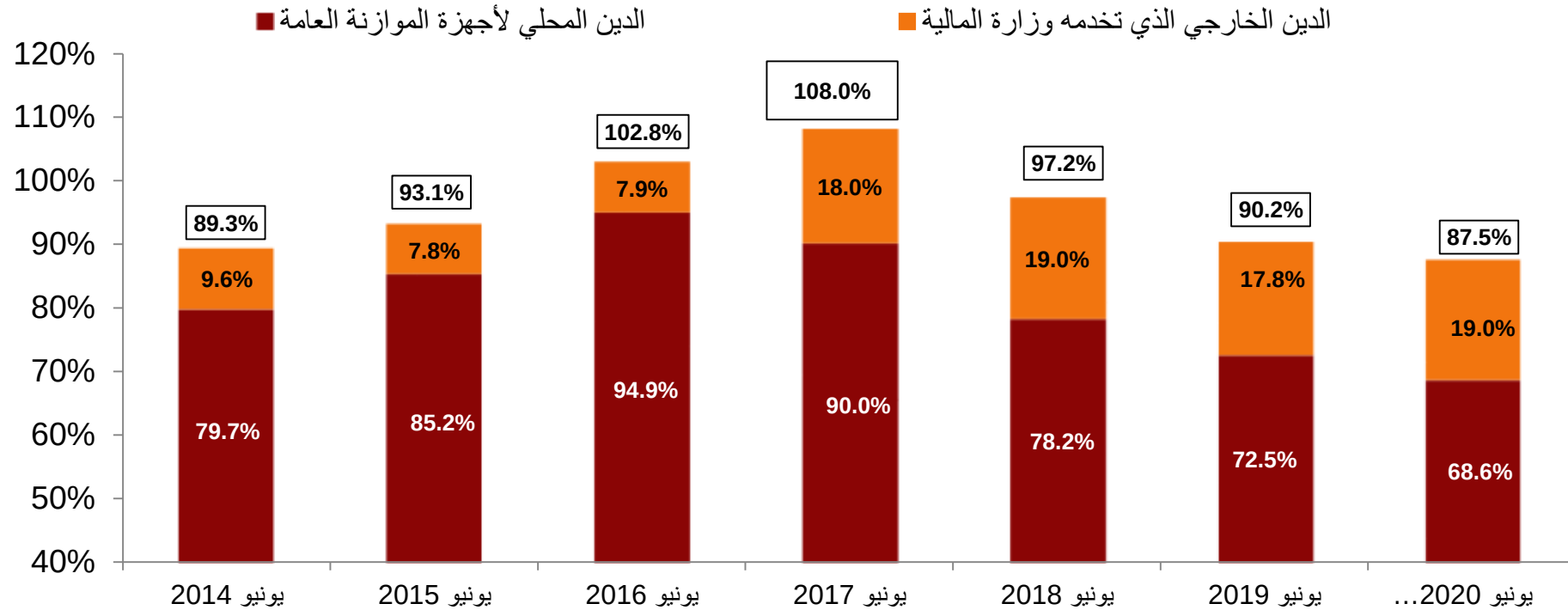
إجمالي دين أجهزة الموازنة (بالمليون جنيه)



أولاً: دين أجهزة الموازنة

على الرغم من التداعيات السلبية الكبيرة لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي والمحلى الى ان وزارة المالية والحكومة المصرية استطاعت التعامل بتوازن من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي ولكن مع الحفاظ على مسار الضبط المالي من خلال الاستمرار في تحقيق فائض أولى خلال عام 2020/2019 والسيطرة على معدلات نمو الاقتراض وبالتوازي تحقيق معدلات نمو حقيقية للاقتصاد المصرى مما ساهم في استمرار الاتجاه النزولي لمعدلات الدين كنسبة من الناتج حيث وصلت نسبة دين أجهزة الموازنة إلى 87.5% من الناتج فى يونيو 2020 مقارنة بـ 90.2% من الناتج فى يونيو 2019 و108% من الناتج فى يونيو 2017.

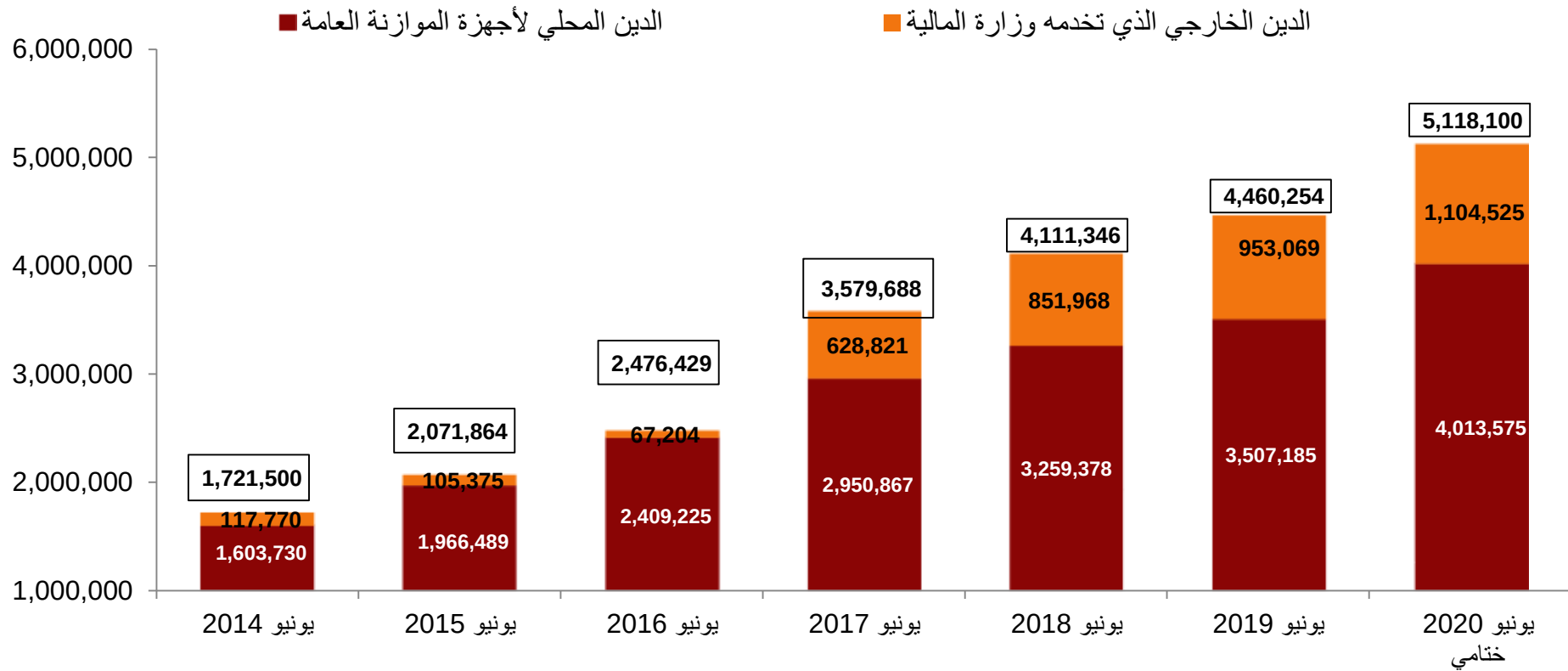
إجمالي دين أجهزة الموازنة (نسبة إلى الناتج المحلى)



ثانياً: دين الحكومة العامة

بلغ رصيد دين أجهزة الحكومة العامة في يونيو 2020 نحو 5118 مليار جنيه وبنسبة نمو سنوى قدرها 14.7% مقارنة برصيد المديونية المحقق في العام السابق، حيث يمثل الدين المحلى لإجمالي دين الحكومة العامة نحو 78.4% من إجمالي رصيد المديونية بينما يبلغ الدين الخارجى للحكومة العامة نحو 21.6% من اجمال رصيد المديونية.

إجمالي دين الحكومة العامة (بالمليون جنيه)

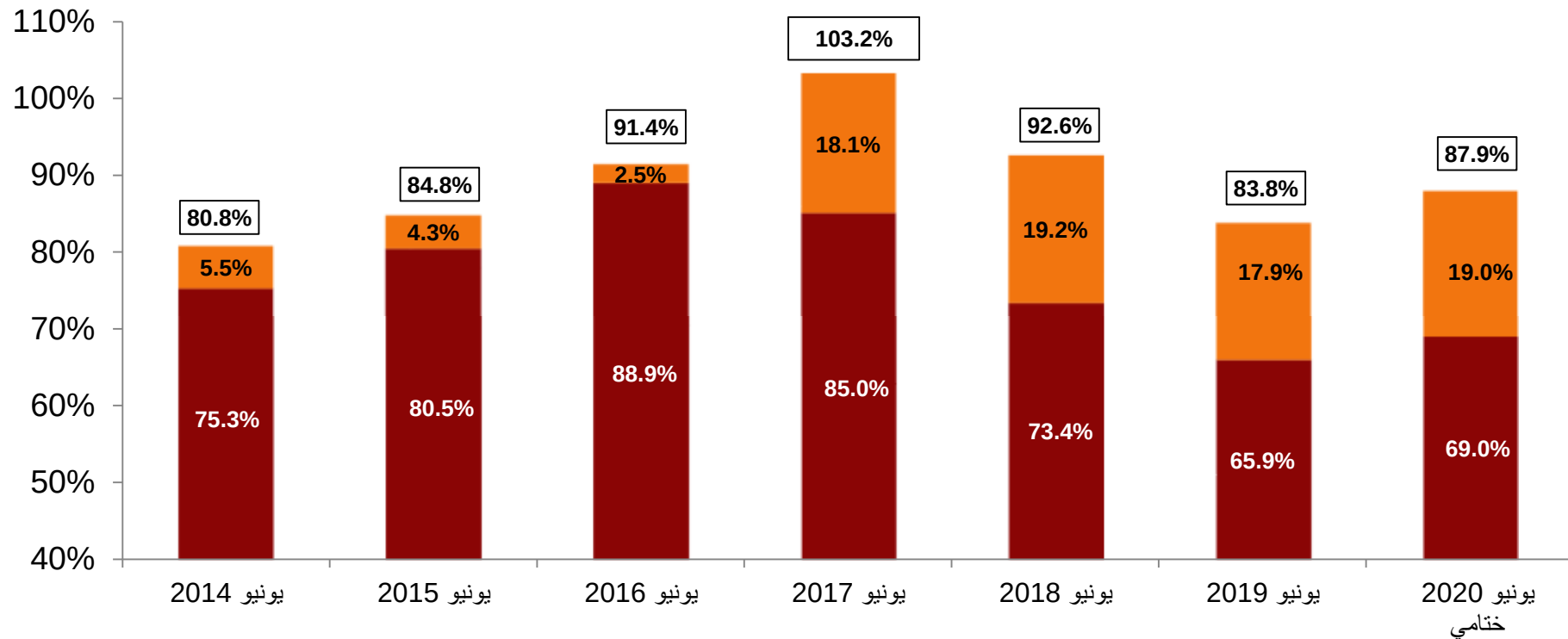


ثانياً: دين الحكومة العامة

ساهمت اجراءات الضبط المالي واستمرار تحقيق فائض أولى خلال عام 2020/2019 وكذلك السيطرة على معدلات نمو الاقتراض وبالتوازي تحقيق معدلات نمو حقيقية للاقتصاد المصرى في السيطرة على معدلات الدين الى حد كبير، حيث وصلت نسبة دين الحكومة العامة إلى 88% من الناتج في يونيو 2020 مقارنة بـ 84% من الناتج في يونيو 2019 و103% من الناتج في يونيو 2017.

إجمالي دين الحكومة العامة (نسبة إلى الناتج المحلي)

الدين الخارجي للحكومة العامة ■ الدين المحلي للحكومة العامة ■

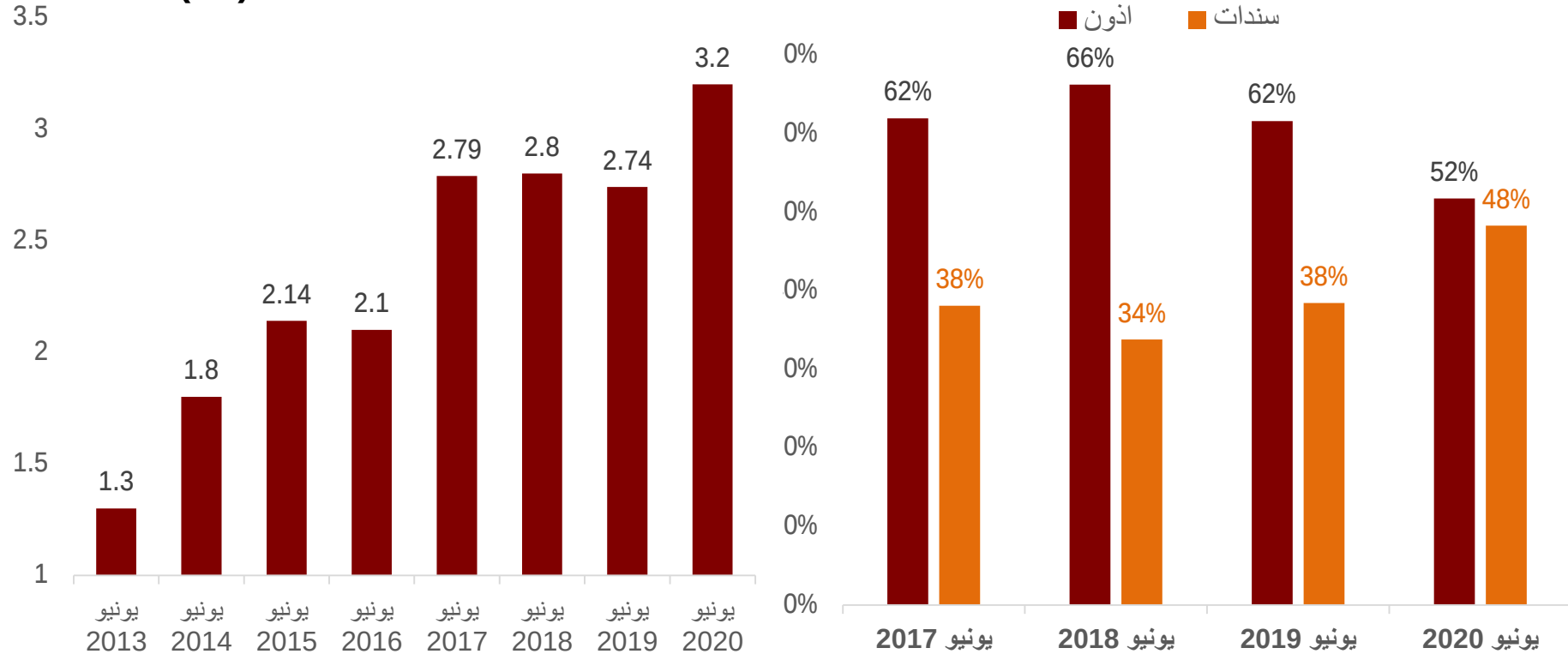


ثالثاً: العمل على إطالة عمر الدين لخفض قيمة الديون المستحقة سنوياً والمطلوب إعادة تمويلها

استمرت جهود وزارة المالية في إطالة عمر دين أجهزة الموازنة العامة من خلال زيادة قيمة ونسبة السندات المصدرة (الأوراق المالية طويلة الأجل والتي تمتد إلى أكثر من عام) مما أدى إلى خفض نسبة الأذون قصيرة الأجل إلى إجمالي رصيد الأوراق المالية الحكومية إلى 52% في يونيو 2020 مقابل نسبة وصلت إلى 66% في يونيو 2018، كما بلغ متوسط عمر الدين المحلي (للأوراق المالية القابلة للتداول) 3.2 عام في يونيو 2020 مقابل 1.8 عام في يونيو 2014.

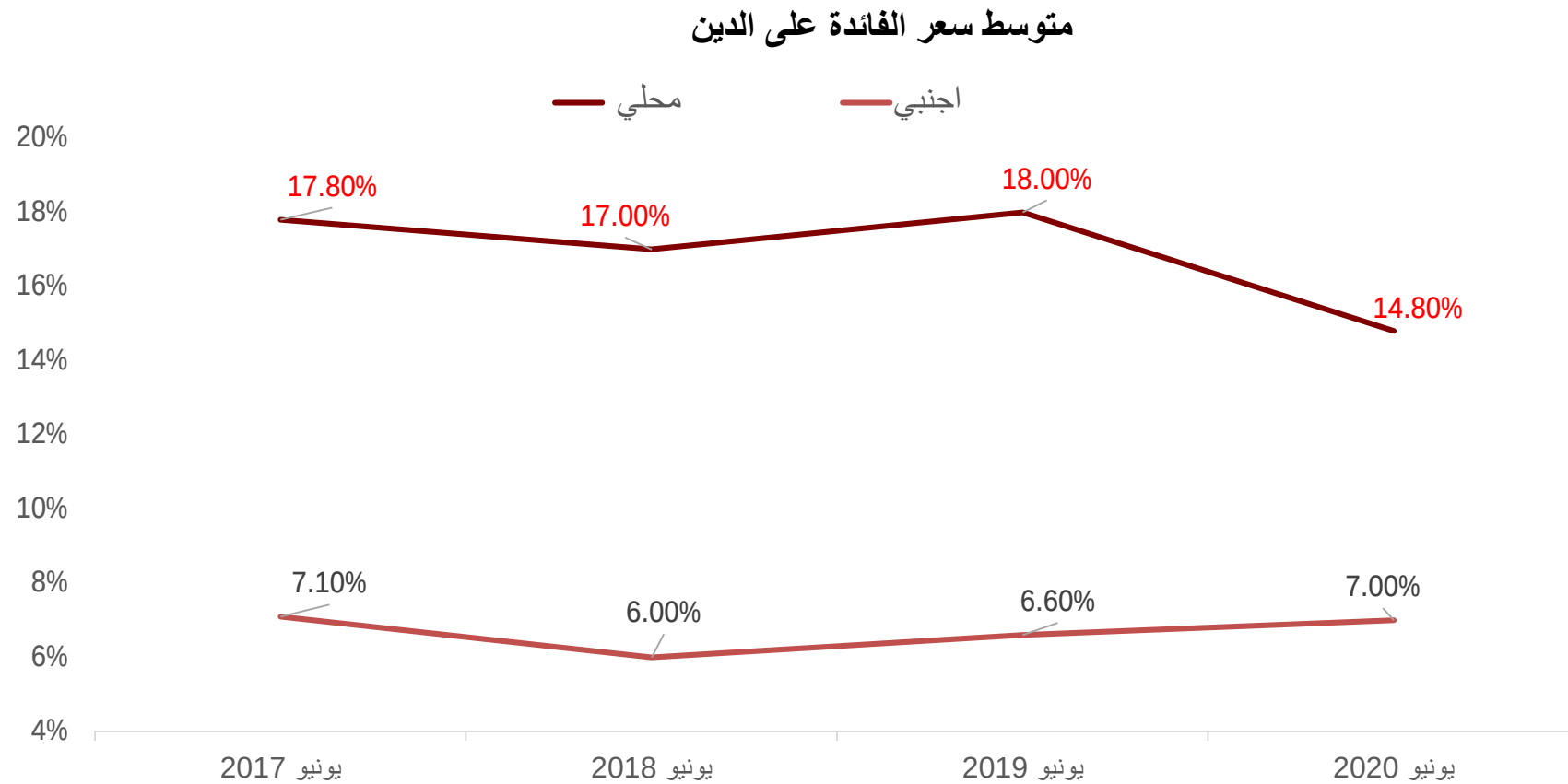
رصيد الأوراق المالية الحكومية نسبة من الإجمالي

متوسط عمر الدين القابل للتداول (سنة)



رابعاً : العمل على خفض تكلفة الاقتراض الجديد

نجحت جهود وسياسات وزارة المالية المتبعة بالإضافة الى استمرار التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في خفض متوسط معدل الفائدة على دين أجهزة الموازنة العامة بشكل كبير خلال العام المالي 2020/2019، حيث بلغ متوسط تكلفة الاقتراض من السوق المحلي نحو 14.8% في العام الماضي مقابل معدل بلغ 18% في العام السابق ومعدلات بلغت 17-18% في الأعوام الاسبق.



رابعاً: العمل على خفض تكلفة الاقتراض الجديد

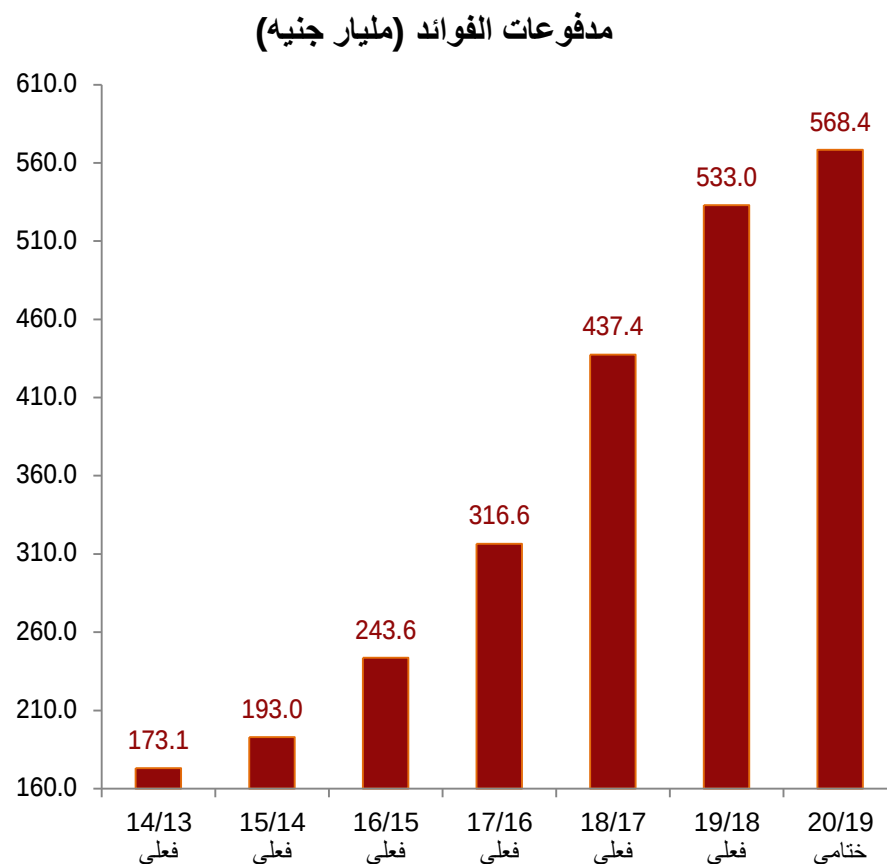
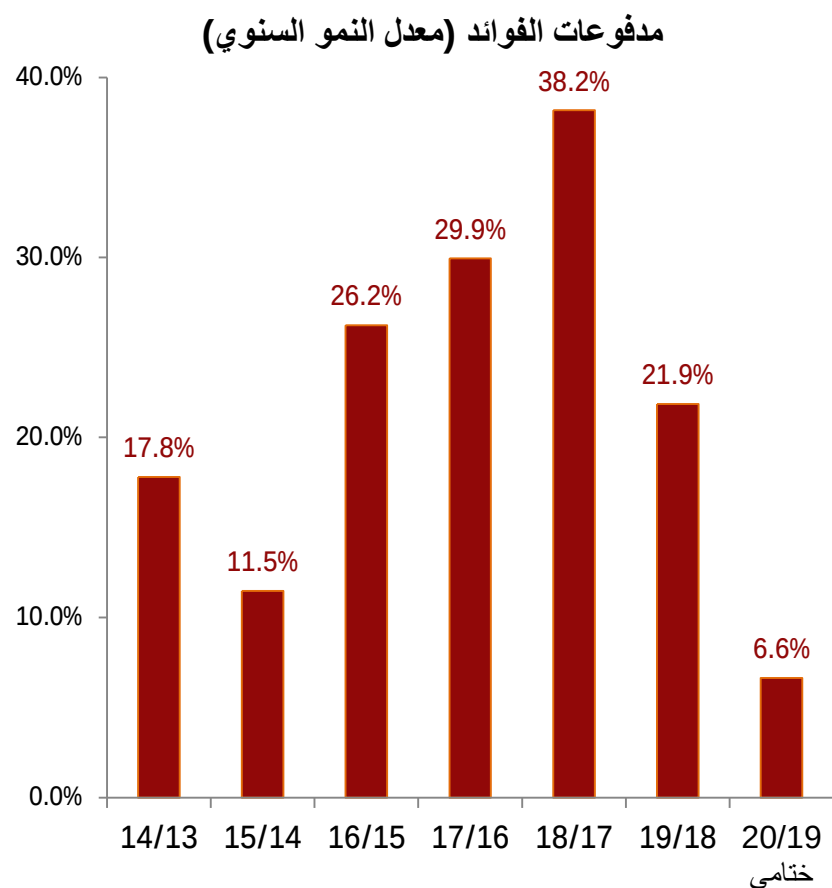
نجحت جهود وسياسات وزارة المالية المتبعة في خفض متوسط معدل الفائدة على الأوراق المالية الحكومية المصدرة من الخزانة في السوق المصرى بشكل كبير خلال العام المالي 2020/2019.

متوسط العائد على الأوراق المالية الحكومية المصدرة بالسوق المحلي			الآجال
يونيو 2020	يونيو 2019	يونيو 2018	
متوسط الفائدة على اذون الخزانة المصدرة في السوق المحلي (%)			
%13.294	%17.724	%19.531	91 يوم
%13.185	%17.669	%19.555	182 يوم
%13.401	%17.690	%19.554	273 يوم
%13.120	%17.263	%19.113	364 يوم
متوسط الفائدة على سندات الخزانة المصدرة في السوق المحلي (%)			
%13.883	%15.837	%16.976	3 سنوات
%14.100	%16.005	%17.756	5 سنوات
%13.861	%15.943	%17.027	7 سنوات
%14.100	%15.988	%17.859	10 سنوات

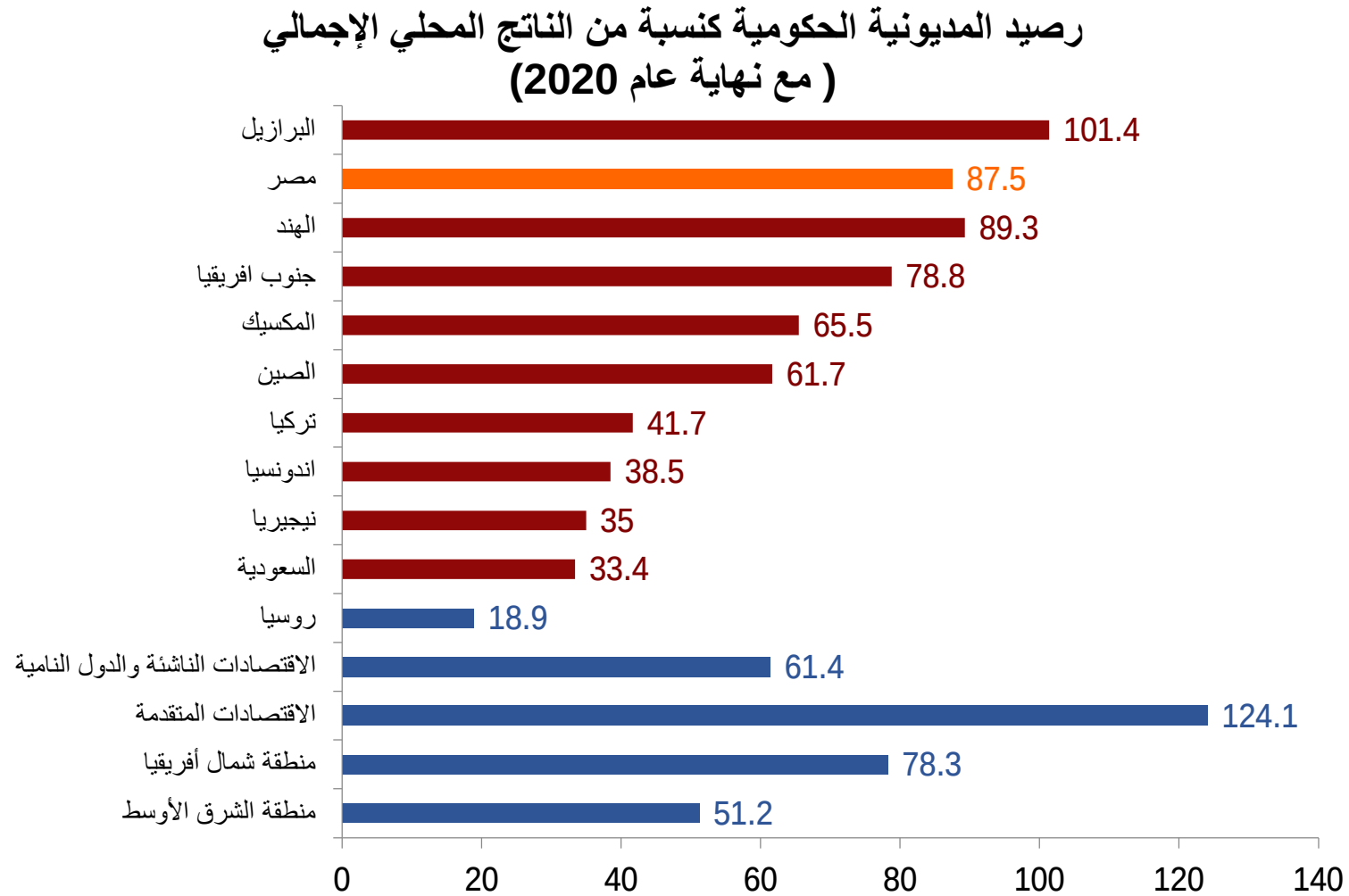
**رابعاً: وجود حركة بيع وشراء قوية في السوق الأولى والسوق الثانوي للأوراق المالية الحكومية المصرية
ووجود طلبات شراء عالية من قبل الأجانب (غير المقيمين)**

حركة التداول في السوق الثانوي					
	شراء	بيع	اجمالي	%	
النون	مصريين	2,708,474,875,000	2,700,600,575,000	5,409,075,450,000	82.83%
	غير مصريين	556,622,900,000	564,497,200,000	1,121,120,100,000	17.17%
	اجمالي	3,265,097,775,000	3,265,097,775,000	6,530,195,550,000	100%
	شراء	بيع	اجمالي	%	
سندات	مصريين	280,050,276,762	232,727,150,556	512,777,427,318	71.03%
	غير مصريين	80,924,817,770	128,247,943,976	209,172,761,746	28.97%
	اجمالي	360,975,094,532	360,975,094,532	721,950,189,064	100%

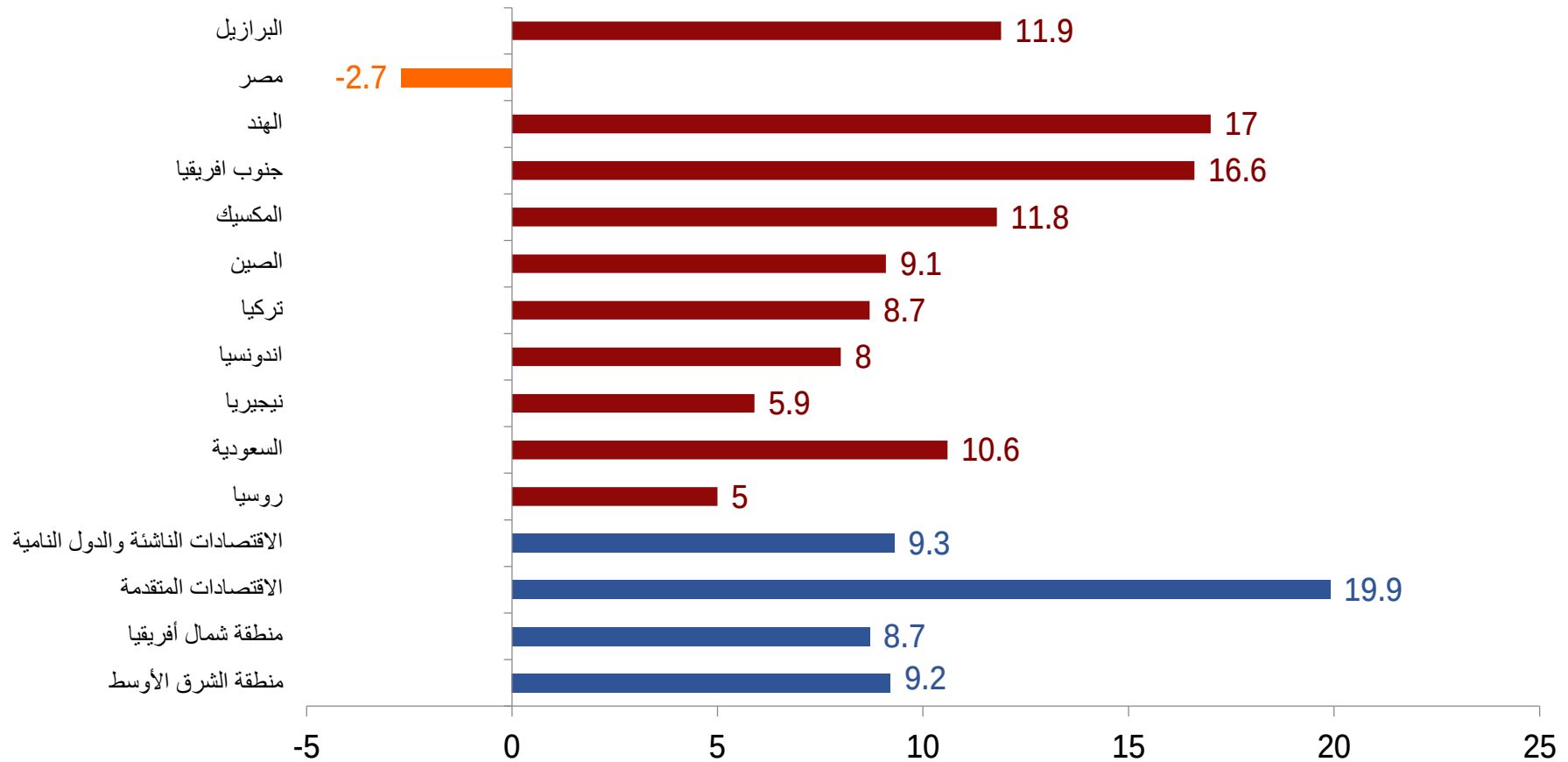
خامساً: نجحت الجهود في السيطرة على فاتورة الفوائد وخدمة الدين خلال عام 2020/2019 حيث حققت معدل نمو سنوي قدره 6.6% فقط بدلا من معدلات النمو السنوية العالية جدا في السنوات السابقة



سادساً: مقارنة رصيد المديونية الحكومية بجمهورية مصر العربية بما يحدث في البلدان والمناطق الأخرى

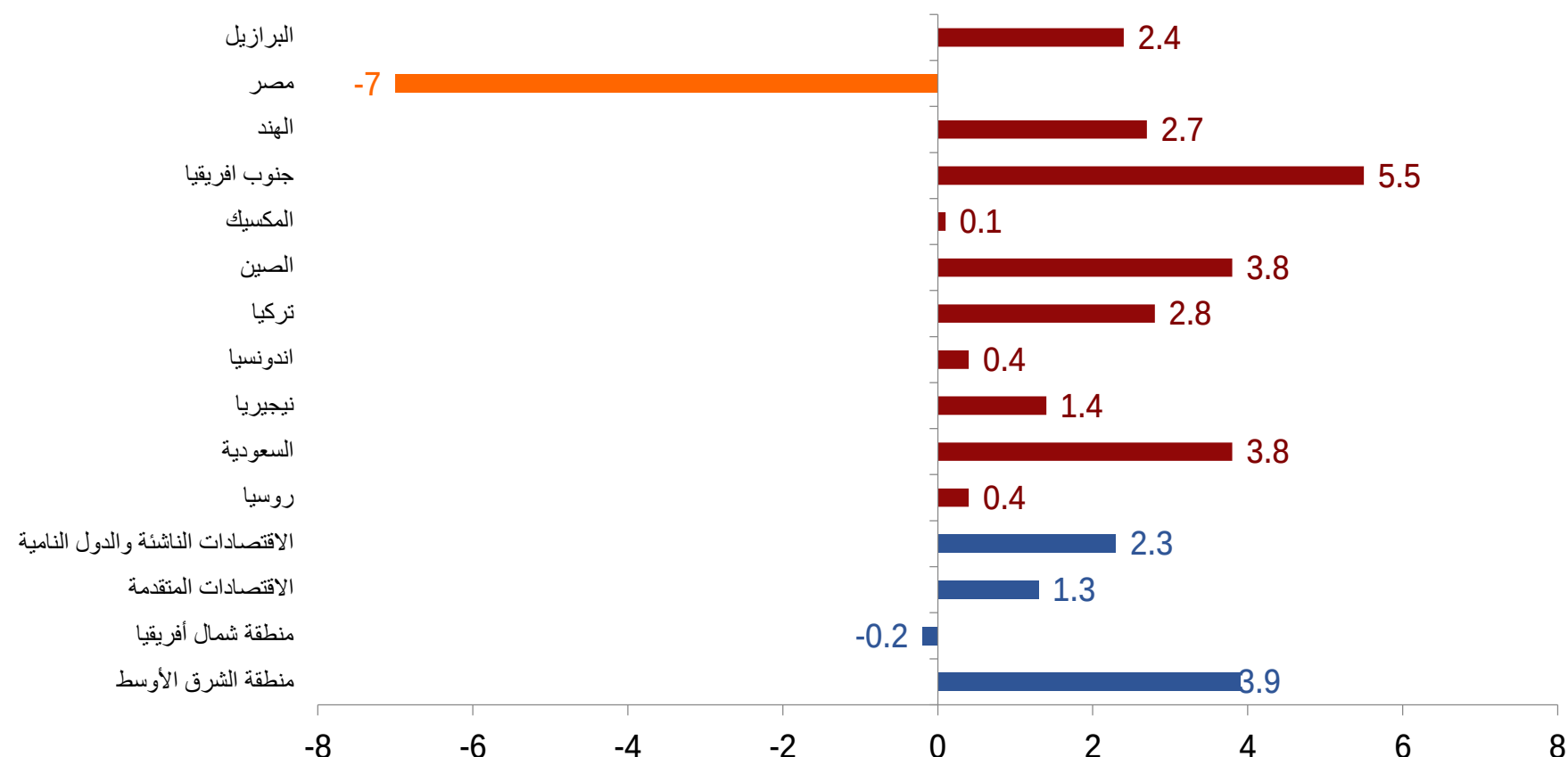


التغير في نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي خلال عام 2020



سادساً: مقارنة رصيد المديونية الحكومية بجمهورية مصر العربية بما يحدث في البلدان والمناطق الأخرى

التغير في نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي في عام 2019



سادساً: مقارنة رصيد المديونية الحكومية بجمهورية مصر العربية بما يحدث في البلدان والمناطق الأخرى

التغير في نسبة الدين الحكومة للناتج المحلي في عام 2018

